

من الأزمة إلى التعافي المرن مناخياً: نحو إعادة بناء النظم الزراعية والإنتاج الغذائي في سوريا

تأليف:

أيهم طه، مريم رزائي، كيارا واتسون، وسعيد حبي

الرسائل الرئيسية

- الصراع وتغير المناخ تأثيرهما يضاعف التهديد: لقد دمر الصراع المسلح البنية التحتية وحطم روابط الأسواق، بينما فاقم تغير المناخ من موجات الجفاف والفيضانات. ومعاً، أدّى إلى تفكيك نظم الإنتاج الغذائي والزراعة في سوريا بطرق لا يمكن لأي عامل منهما وحده التأثير لهذا المستوى السلبي بمفرده.
- الانهيار شامل وليس قطاعياً: تشير التقديرات إلى فقدان نحو 1,5 مليون شجرة زيتون في شمال غرب سوريا منذ عام 2023، كما أفاد مربو الماشية أن قطعانهم أصبحت في المتوسط أقل من ثلث حجمها ما قبل الصراع (iMAP 2023)؛ وقد بلغ عجز إنتاج القمح في عام 2025 نحو 2,73 مليون طن متري، وهو ما يكفي لإطعام 16,25 مليون نسمة (FAO, 2025). هذه ليست أزمات منعزلة، بل إخفاقات مترابطة عبر سلاسل القيمة، مما يظهر الحاجة إلى استراتيجيات تعافي متكاملة.
- النساء يحافظن على الزراعة، ولكن دون إدراك قانوني ومجتمعي: مع نزوح أو اعتقال عدد كبير من الرجال، تم فرض واقع جديد على النساء على أن يتحملن مسؤوليات أكبر في الزراعة والرعي والإنتاج الغذائي ومع ذلك، ما زلن يكسبن أجوراً أقل من الرجال بنسبة تزيد عن 20% ويمكن أن تصل إلى 50% لأداء نفس المهمة، ويستبعدن من ملكية الأراضي والتمويل واتخاذ القرار وعليه فإن تمكينهن أمر أساسي لتحقيق تعافٍ عادل ومتوازن.
- المجتمعات مدركة أن تغير المناخ هو التهديد الأكبر المتحتم عليهم مجابهته على المدى الطويل وليس النزاع المسلح: وصف المزارعون ومربي الماشية و آخرون في مرحلة الإنتاج الزراعي و الغذائي أن تغير المناخ يمثل التحدي الأكثر إلحاحاً لحاضرهم ومستقبلهم وأنه ذو الأثر السلبي الأكبر على حياتهم المهنية و المالية، مما يعكس الوعي المحلي والاستعداد للتكيف إذا تم توفير الدعم اللازم بينما أدرك أصحاب الأدوار المتقدمة في سلاسل القيمة كمعاصر الزيتون والمطاحن و منتجي الألبان والأجبان التهديد المفروض من التغير المناخي لكنهم صنفوا النزاع المسلح على أنه التحدي الملح لحاضرهم و لمستقبلهم مما يبرز تباين وجهات النظر وفقاً للمنظور الملازم لموقع الفاعلين على سلم سلسلة القيمة.
- القدرة على الصمود موجودة لكنها تحتاج إلى استثمار لتوسيع نطاقها: من تجارب زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف إلى تجارب الري بالطاقة الشمسية، بدأت المجتمعات بالفعل بالابتكار ومع تمويل مرن طويل الأمد، يمكن أن تصبح هذه المبادرات المحلية الركائز الأساسية لتعافٍ زراعي و غذائي قادر على مواجهة تغير المناخ.

Taken by Violet Media Team
Idleb Syria - OCT 2025



أهمية هذه الدراسة

كان قطاع الأغذية والزراعة في سوريا يوقاً ما حجر الأساس في الهوية الوطنية والاستقرار الاقتصادي، لكنه تعرّض للدمار بعد أكثر من عقد من النزاع المسلح، في ظل تصاعد ضغوط تغيّر المناخ. قبل عام 2011، كانت الزراعة تُمثّل قرابة ربع الناتج المحلي الإجمالي لسوريا، وتوفّق سبل العيش لخمس السكان (FAO, 2017)، أما اليوم، فقد انهار إنتاج القمح، وتعرّضت قطعان الماشية للإبادة تقريباً، وتراجعت بساتين الزيتون التي طالما شكّلت رمزاً للتراث الثقافي الريفي السوري إلى مستويات مقلقة حيث أن هذا الانهيار لا يهدد الأمن الغذائي فحسب، بل يضعف سبل كسب العيش والنسيج الاجتماعي والبنية التحتية البيئية الأساسي لأي استراتيجيات تعافي.

لقد دقّر النزاع البنى التحتية المائية الأساسية لنشاطات الري ووسائل التخزين والخدمات البيطرية، كما أدّى إلى محاصرة الأسواق بسبب إغلاق الحدود ونقاط التفتيش والضرائب غير الرسمية والاستهداف المباشر. وفي الوقت نفسه، فاقم تغيّر المناخ من تواتر موجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة والأمطار غير المنتظمة، مما تسبب بفشل المحاصيل البعلية وتقلص المراعي وانتشار الآفات بلا رادع ولا يمكن لأي من النزاع المسلح أو تغيّر المناخ وحده تفسير عمق هذا الانهيار؛ بل إن تفاعلهما شكل التأثير المضاعف للتهديدات وهو ما دفع نظم الإنتاج الغذائي والزراعة في سوريا إلى حافة الانهيار وفقدان القدرة على الصمود.

وعلى الرغم من ضخامة هذه الأزمة المركبة، فإن معظم الأدلة حتى الآن حلّلت النزاع المسلح والمناخ كلّ على حدة حيث تركّز التقييمات التي تقوم بها المنظمات الإنسانية على النزوح والعنف المسلح، بينما تتعقب التقارير المناخية عجز الهطول وارتفاع درجات الحرارة مما أبرز أن ما كان مفقوداً هو رؤية متكاملة لكيفية تفاعل هذين العاملين عبر سلاسل القيمة وتأثيرهما في واقع الحياة اليومية وقد حدّد هذا النقص في الفهم المتكامل من قدرة صانعي السياسات والمناحين على تصميم استراتيجيات تراعي حساسية النزاع المسلح وتستجيب لتحديات المناخ في الوقت ذاته.

تُعَدّ هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تسدّ هذه الفجوة فمن خلال الجمع بين استبيانات أُجريت للمجتمع المحلي في شمال غرب سوريا، ومقابلات مع خبراء في السياق السوري، وتحليل بيانات ثانوية، تقدّم الدراسة صورة ميدانية عن كيفية تداخل النزاع والمناخ في تفكيك نظم القمح والزيتون والثروة الحيوانية والأهم من ذلك، أنها تُبرز وجهات نظر المجتمعات المحلية نفسها، وهي أصوات غالباً ما تُهمل في عمليات التخطيط من القمة إلى أسفل. ومع دخول سوريا مرحلة انتقالية سياسية هشة، تأتي هذه الأدلة في لحظة حاسمة؛ فاستراتيجيات التعافي التي تُصاغ اليوم ستساهم في تحديد ما إذا كانت البلاد ستظل عالقة في دوامة التبعية للمساعدات، أم ستتمكن من إعادة بناء نظمها الغذائية والزراعية كمحرّكات للصمود والاندماج والتماسك الاجتماعي.

منهجية تنفيذ الدراسة

أُجري البحث الذي يستند إليه هذا الموجز في محافظتي حلب وإدلب خلال الفترة بين عامي 2024 و2025 وقد جمع بين استبيانات منظمة شملت أكثر من 300 أسرة تضم مزارعين ومربي ماشية وشخصيات فاعلة بالسوق المحلي وأكثر من 20 مقابلة مع مختصين في الزراعة والثروة الحيوانية، وقادة مجتمعيين، وموظفين في منظمات غير حكومية، وأكاديميين.

كان النهج التشاركي عنصراً محورياً في هذه الدراسة؛ إذ جرى اختيار الباحثين الميدانيين من مجتمعاتهم المحلية لضمان بناء الثقة ومراعاة الحساسية الثقافية وقد كان ذلك ضرورياً لتمكين النساء والأشخاص الذين يعانون من النزوح من التعبير عن تجاربهم بحرية.

ضمّم هذا النهج بشكل تفاعلي ومرن، لا لجمع البيانات فحسب، بل أيضاً لإتاحة الفرصة أمام المزارعين ومربي الماشية وخاصة النساء للتعبير عن أولوياتهم واقتراح الحلول بأنفسهم.

كما استُكمِلت هذه البحوث الميدانية بتحليل بيانات ثانوية، استناداً إلى الإحصاءات والتقارير الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC)، ووكالات الأمم المتحدة وحدة تنسيق الدعم إضافة إلى قواعد بيانات عالمية أخرى. وقد وفرت هذه المصادر خطوطاً أساسية مهمة حول معدلات الهطول ودرجات الحرارة والأمن الغذائي واتجاهات النزوح، مما ساعد في وضع التغيرات المحلية ضمن إطار الأنماط الإقليمية الأوسع.

وعلى الرغم من التحديات بما في ذلك صعوبة الوصول إلى بعض المناطق، وانعدام الأمن، والفجوات المستمرة في الإحصاءات الوطنية السورية فقد أفضت هذه المنهجية إلى إنتاج صورة دقيقة وموثوقة حول كيفية تداخل النزاع المسلح والخدمات الناجمة عن التغير المناخي وتأثيرها على نظم الإنتاج الغذائي والزراعة على مستوى المجتمع المحلي. ومن خلال تركيز التحليل على الواقع الميداني، تضمنت هذه الدراسة أن تكون توصياتها عملية وملائمة ومبنية على أصوات الفئات الأكثر تأثراً.

النتائج: الصراع والمناخ من منظور سلاسل القيمة الزراعية

من خلال دراسة نظم الأغذية والزراعة في سوريا عبر سلاسل قيمة القمح والزيتون والثروة الحيوانية، يتضح أن ضغوط المناخ والنزاع لا تضر فقط بمحاصيل أو قطعان فردية، بل تمتد آثارها عبر سلاسل القيمة بأكملها، مما يخلق مخاطر مترابطة وهذا المنظور يقدم فهماً أكثر تفصيلاً لكيفية انتقال وتضخم أثر الصدمات التي تبدأ من مرحلة المدخلات إلى مراحل الإنتاج والتصنيع والتسويق والاستهلاك، مما يجعل الأسر الريفية عالقة في دوائل متكررة من الضعف والهشاشة.

المدخلات والإنتاج تحت الضغط: يواجه المزارعون ومربي الماشية في مراحل الإنتاج الأولى ضغوطاً متزايدة ومتشابكة. فقد تضرر إنتاج القمح بسبب موجات الجفاف المتتالية وعدم انتظام الأمطار، بينما تعرّضت أنظمة الري التي كان من الممكن أن تساعد في مواجهة تقلبات الطقس إلى أضرار جسيمة أو أصبحت غير ميسورة التكلفة بسبب ارتفاع أسعار الوقود كما أدت العقوبات وانخفاض العملة إلى تضخم أسعار الأسمدة والبذور، مما جعلها تتجاوز قدرة معظم المزارعين على تحمّل تكاليفها ونتيجة لذلك، فقد تجاوزت قدرة معظم المزارعين على تحملها. ونتيجة لذلك، أبلغ 70% من مزارعي القمح عن اضطرابهم للبيع بأسعار لا تحقق أي ربح..

أما بالنسبة لمربي الماشية، فقد أدّى الجفاف إلى تدهور المراعي، مما أجبرهم على الاعتماد على الأعلاف المركبة بتكاليف مرتفعة وتفاقمت هذه الخسائر بسبب انهيار الخدمات البيطرية، ما جعل القطعان عرضة للأمراض وفي جميع أنحاء شمال غرب سوريا، تقلصت أحجام القطعان بشكل كبير، إذ أشار 82% من الرعاة إلى أن عدد رؤوس ماشيتهم انخفض من متوسط 100-150 رأس قبل الحرب إلى 10-30 رأساً فقط اليوم، مما قضى على أحد أهم مصادر الدخل الريفي.

كما يواجه منتجو الزيتون ضغوطاً متزايدة؛ إذ أدّت درجات الحرارة المرتفعة وفترات الجفاف الطويلة إلى إضعاف الأشجار، بينما انتشرت الآفات دون رقابة بسبب غياب خدمات الإرشاد الزراعي والدعم الفني وقد تسبّب النزاع في نزوح العديد من العائلات الزراعية، تاركاً العديد من البساتين مهجورة. وأفاد 69% من المزارعين الذين تمت مقابلتهم بأن هذه الضغوط المتداخلة أدت إلى انخفاض واضح في الإنتاجية وجودة الزيت.

وفي جميع هذه الحالات، يتضح أن العلاقة السببية محورية: فالتغيّر المناخي يُولّد الضغوط عبر الجفاف والآفات وتدهور المراعي، بينما يعيق الصراع عمليات التكيف عبر تدمير أنظمة الري والأعلاف والخدمات الأساسية.

التصنيع والتخزين وروابط السوق المتكسرة: حتى في الحالات التي يتم فيها إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، فإنها غالباً لا تصل إلى المستهلكين بالشكل المعتاد، لأن البنية التحتية التي تربط الإنتاج بالأسواق قد دُمّرت. فقد دُمّر النزاع المطاحن ومعاصر الزيتون والمستودعات وغرف التبريد، أو تعرّضت للنهب أو الهجر وفي الأماكن التي لا تزال تعمل فيها هذه المنشآت، فإنها تعمل بأقل من نصف طاقتها السابقة.

ونتيجة لذلك، تتزايد الخسائر وتراجع الجودة فالطحين أصبح منخفض الجودة، أما زيت الزيتون السوري، الذي كان يحظى بتقدير كبير في الأسواق الدولية، فقد أصبح أكثر حموضة وأقل قيمة لمشاكل الحصاد والنقل والتخزين ومن دون مرافق تبريد، تفسد منتجات الثروة الحيوانية من لحوم وألبان وأجبان مما يفاقم خسائر مربي الماشية.

الأسواق المتشعبة والمسببة: الأسواق التي كانت تربط المنتجين السوريين بالمستهلكين أصبحت الآن مجزأة ومكلفة وغالباً خطيرة. فحواجز التفتيش وإغلاق الحدود والضرائب غير الرسمية جعلت التجارة غير مستقرة وغير قابلة للتنبؤ ويشير المنتجون إلى أن تكلفة نقل البضائع بين المحافظات أو عبر الحدود قد أصبحت في كثير من الأحيان أعلى من قيمة البضائع نفسها لذلك يضطر مربي الماشية إلى بيع مواشيهم محلياً بأسعار منخفضة جداً لتجنّب السرقة أو الخطف أثناء النقل، فيما يبقى زيت الزيتون عالق في الأسواق المحلية التي تعاني فائضاً في العرض، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح والعوائد.

أزمة شديدة التفاوت بين الجنسين: يكشف تحليل سلاسل القيمة أيضاً عن تحوّل كبير في أدوار النساء داخل القطاع الزراعي فمع نزوح أو اعتقال أو بطالة عدد كبير من الرجال، أصبحت النساء في قلب عمليات الزراعة والحصاد والرعي والتصنيع الزراعي ومع ذلك، لا تزال مساهماتهن غير رسمية ومُهْمَلَة؛ إذ تكسب النساء العاملات في قطاعي القمح والزيتون أجوراً أقل بنسبة تتراوح بين 20% و50% من أجور الرجال، كما يُستبعدن من الانضمام إلى التعاونيات والحصول على القروض المصرفية وامتلاك الأراضي.

وكما قال أحد المزارعين:

”

«النساء يقمن بزراعة البذور والحصاد والتصنيع الغذائي؛ زادت أدوارهن بسبب هجرة الرجال، لكن الأجور أقل بحجة 'طبيعة العمل'».

”

ما لم يتم الاعتراف بالمرأة كلاعب أساسية في هذا القطاع، فإن التعافي قد يعيد إنتاج الإقصاء وعدم الكفاءة.

المخاطر المتقاطعة والآثار المركبة: تظهر الأدلة أن تغير المناخ والنزاع يعززان بعضهما البعض في كل مرحلة من مراحل سلاسل القيمة ويؤدي الجفاف إلى تقليص أراضي الرعي تماما كما يؤدي النزاع إلى ارتفاع تكاليف الأعلاف. ويصبح الري ضروريا مع انخفاض هطول الأمطار، لكن الآبار وشبكات الري في حالة سيئة ولا يمكن تحمل تكاليف الوقود والمصاريف التشغيلية. تشيع ظواهر تفشي الآفات في ظل ظروف الحرارة المرتفعة، لكن أنظمة الإرشاد التي يمكن أن توفر الحلول غائبة بلا بدائل فعالة. تفسر هذه الضغوط مجتمعة سبب الخسائر الكبيرة عبر جميع سلاسل القيمة.

Taken by Violet Media Team
Idleb-Syria - OCT 2025



”

« أخذت الحرب عمالنا وبنيتنا التحتية. أدى الجفاف وموجات الحر إلى تقليص المراعي، مما جعل التعافي مستحيلاً» - راعي الماشية

”

ورغم هذه الصورة المظلمة، تظهر مؤشرات على الصمود والابتكار. فالمزارعون يجربون أصنافاً مقاومة للجفاف، والرعاة ينوعون مصادر دخلهم، والنساء يشكّلن تعاونيات غير رسمية، والمجتمعات تختبر أنظمة ري بالطاقة الشمسية كبديل عن مضخات الديزل المكلفة. هذه الأمثلة تعبّر عن الاستعداد للتكيّف، ومع الاستثمارات الموجهة والمستدامة، يمكن أن تصبح الأساس لبناء تعافٍ زراعي وغذائي قادر على مواجهة تغيّر المناخ.

لماذا يعتبر النهج المتكامل أمراً أساسياً في تخطيط أكثر فعالية للتعافي

النظر إلى القطاعات الفرعية بمعزل عن غيرها يخاطر بالتدخلات التدريجية: المعونة الأولية على وجه التحديد للقمح أو النقد مقابل العمل فقط في بساتين الزيتون. بدلا من ذلك، تظهر الأدلة أن النظام الزراعي والغذائي في سوريا متكامل ومترابط:

- ويدمر الجفاف أراضي الرعي والقمح البعلي.
- تؤثر اضطرابات السوق على الزيتون والماشية على حد سواء.
- ويتجاوز الاستبعاد القائم على النوع الاجتماعي جميع القطاعات الفرعية.

لذلك يجب أن يعيد نهج الاسترداد المتكامل الأنظمة الشاملة الحيوية (الري والخدمات البيطرية والتخزين والطاقة) عبر جميع سلاسل القيمة، تعد إعادة ربط الأسواق المحلية بالأسواق الوطنية والإقليمية والدولية أمراً بالغ الأهمية ويجب أن يتم بشكل شامل والأهم من ذلك، يجب أن تستثمر في الشركات التي يقودها النساء والشباب كأسس للتعافي عبر سلاسل متعددة.

فقط من خلال النظر إلى قطاع الأغذية الزراعية في سوريا كنظام من سلاسل القيمة المترابطة يمكن لجهود التعافي تحقيق الحجم والكفاءة والقدرة على الصمود.

ما يجب القيام به: مسارات التعافي

تظهر الأدلة أن النظم الزراعية والغذائية في سوريا عانت من انهيار منهجي. ويتطلب عكس ذلك مساراً متسلسلاً ومتكاملاً للتعافي يعمل على استقرار سبل كسب العيش، واستعادة الأنظمة، وتمكين التكيف مع المناخ على المدى الطويل.

السعي لاستقرار سبل كسب العيش (20-2 سنة)

وتتمثل الأولوية العاجلة في حماية الأصول المتبقية ومنع المزيد من تدهور سبل كسب العيش وهذا يعني ضمان الوصول الميسور للتكلفة إلى البذور والأسمدة والأعلاف الحيوانية ومياه الري، إلى جانب حملات التطعيم الطارئة للقطعان.

يجب ربط إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية للري والتخزين بخطط فعالة بما في ذلك النقد مقابل العمل، مع إعطاء الأولوية للنساء والشباب والأسر النازحة وتربط هذه التدخلات بين المساعدات الإنسانية وجهود التعافي من خلال حماية الأسس التي يعتمد عليها الإنتاج في المستقبل.

إعادة بناء الأنظمة المؤسسية والحوكمة (3-5 سنوات)

ويتطلب التعافي على المدى المتوسط استعادة النظم المؤسسية وأنظمة البنى التحتية التي تدعم سلاسل القيمة بأكملها.

يجب إعادة بناء شبكات البيطرة والإرشاد، مع توظيف النساء لتوسيع نطاق الوصول ونبغي تعزيز تعاونيات المنتجين لتحسين القدرة التفاوضية وضمان الوصول إلى أسواق أكثر إنصافاً.

يمكن أن يؤدي دعم الأعمال التجارية الزراعية التي تقودها النساء والشباب إلى تنوع الدخل الريفي وخلق فرص العمل. وفي الوقت نفسه، يمكن للاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر ومراكز البيانات المناخية المحلية أن يساعد المزارعين والرعاة على التخطيط بشكل أكثر فعالية للصدمات.

تمكين التحول الذكي مناخياً (+5 سنوات)

وتتمثل الأولوية طويلة الأجل في تحويل قطاع الأغذية الزراعية في سوريا إلى نظام قادر على الصمود في وجه تغير المناخ ويشمل ذلك توسيع نطاق مرافق الري والتصنيع الغذائي التي تعمل بالطاقة المتجددة، وتوسيع إنتاج وتوزيع البذور والأعلاف المعتمدة، وتعزيز الزراعة المحافظة على الموارد والرعي المستدام.

وستكون الاستثمارات في إعادة ربط الأسواق، وأنظمة إصدار الشهادات، وتيسير التجارة ضرورية لإعادة بناء القدرة التنافسية بمجرد ضمان الأمن الغذائي المحلي.

والأهم من ذلك، يجب إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة في الحوكمة وتخصيص الموارد، مع ضمان الوصول إلى الأراضي والائتمان والتعاونيات وعندئذ فقط يمكن للمنتجين إعادة بناء القدرة التنافسية، بما في ذلك في أسواق التصدير، بمجرد ضمان الأمن الغذائي المحلي.

دور المانحين وصانعي السياسات

لدى المانحين فرصة استراتيجية لمواءمة تعافي سوريا مع برامج الصمود العالمية والتكيف مع المناخ وهذا يتطلب تجاوز دورات المشاريع الإنسانية قصيرة الأجل نحو تمويل مرّن متعدد السنوات يمكن أن يربط بين الإغاثة والتنمية.

يعد التنسيق بين الصناديق الإنسانية وصناديق التعافي والمناخ (بما في ذلك وزارة الخارجية والكونغرس والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق المناخ الأخضر والبنك الدولي أمراً بالغ الأهمية لتجنب اللزواجية وضمان الاتساق وسيكون دعم المؤسسات والمنظمات المجتمعية التي تقودها محلياً أمراً أساسياً لضمان الشرعية والاستدامة.

الخاتمة ودعوة إلى العمل

تقف النظم الزراعية والغذائية في سوريا على مفترق طرق. يوضح القمح والزيتون والماشية التي كانت ذات يوم العمود الفقري للاقتصاد ورموز الهوية الثقافية كيف يمكن للنزاع المسلح وتغير المناخ معاً تفكيك القدرة على الصمود ومع ذلك، فإن المجتمعات ليست ضحايا سلبيين، بل إنهم يتكيفون بالفعل، غالباً مع القليل من المساعدة الخارجية.

يواجه الماندون وصانعو السياسات خياراً مهماً إذا استمر في المساعدات المجزأة والقصيرة الأجل، فإن سوريا تخاطر بحبس الملايين في مربع التبعية الدائمة، ولكن من خلال الاستثمار في برامج التعافي المتكامل التي تراعي التكاليف المناخي والنوع الاجتماعي، يمكن للزراعة ونظم الإنتاج الغذائي أن تستعيد دورها في تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة والسلام.

ولن يبدأ التعافي في الوزارات أو مكاتب الماندون، بل في الحقول السورية، حيث يزرع الناس ويرعون المحاصيل ويجربون حلولاً جديدة ولذلك إن دعمهم بالاستثمارات المناسبة، وتفعيل دور المؤسسات، و صياغة السياسات الملائمة ليس أمراً ملحاً فحسب، بل يشكل الطريق الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق تعافي قادر على الصمود في سوريا.

المراجع

- FAO. (2017). Counting the cost. <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/b9c4f6d8-4fb8-42bb-a2c9-e018e38b1167/content>
- FAO. (2025). Drought Alert. <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/340daa9c-b4d0-4fa5-ae72-7cee1426419a/content>
- iMMAP. (2023). Olive Value Chain Assessment - NWS. <https://immap.org/wp-content/uploads/2016/12/Olive-Value-Chain-Assessment-Northwest-Syria-August-2023.pdf>

حول برنامج سبارك:

يُعَدّ تغيّر المناخ، والنزاع المسلّح، والهشاشة البيئية، وضعف الحوكمة، وما يترتب على ذلك من آثار على سبل كسب العيش القائمة على الموارد الطبيعية، من بين أبرز العوامل التي تُسهم في الأزمات والفقر في المجتمعات الواقعة ضمن أكثر البلدان هشاشةً وتضرراً من النزاعات في العالم.

يهدف برنامج دعم الرعي والزراعة في الأزمات المتكررة والمطوّلة (سبارك) إلى توليد الأدلة وسدّ الفجوات المعرفية من أجل تعزيز قدرة ملايين الرعاة والمزارعين وشبه الرعاة على الصمود في وجه التحديات في مناطق إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط.

نسعى من خلال هذا البرنامج إلى إحداث أثر ملموس عبر استخدام البحث والأدلة لتطوير المعرفة التي تُسهم في تحسين كيفية دعم وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية البريطانية (FCDO)، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات المحلية والوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، لهذه المجتمعات وتمكينها في ظل التغيّر المناخي.

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى تقرير البحث الكامل

